أكراد العراق في العلاقات العراقية الإيرانية ١٩٥٨-١٩٧٥م

د. شذى فيصل رشو العبيدي
قسم التاريخ ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار

Abstract

Kurds are considered as one of the important social parts with which the Iraqi people had been forged. Their existence in Turkey, Iran and Syria seemed to be having the same affairs. But, the Kurds in Iraq owned an issue and dilemma which had met a flawless reaction and echo on the international and regional levels. Since then, The Kurds' political and military movement had acquired a tense effect upon the internal political development in Iraq. It was clearly more than what had been noticed in the rest of neighboring countries. And in more than one way, all the Iraqi governments had been dealt with the Kurd's dilemma, during the Othman, Royal and Republic reigns.

Sometimes an Iraqi government had no chance but attracted them towards the authority positions for its sake, and sometimes trying to quench tensions in their region by setting up some reforms or by achieving some of the Kurds' demands.

When the Kurds' demands were surpassing to the Iraqi authorities, It would be seen unsuitable and breakable to be achieved. And the dilemma might be turned to be an armed struggle which ended up to clear loses for the both parties. So calmness semi-interim truce soon would knock the doors as soon as the first dispute in opinion and stands emerged. All these matters would be palpable through a failure to solve the Kurd dilemma by different Iraqi governments, with all its political and ideological tendencies.

The second equation of the temporary developments of the dilemma is the direct impact with the foreign policy of Iraq and the international relations of Iraq. One of the most important relations is the linking to Iran the neighboring country which the historical events of unsatisfied track had been confirmed. The Iraq-Iran disputes possessed roots by which Othman-Safavid struggle had been inherited, as well as the uncertainty of both countries of what fated their borders had come after the First World War.

Thus, the existence of the Kurd dilemma in Iraq entwined of worrying genre had indulged Iran to play a role in the Kurd- Iraqi equation, taking a heed to the political pressure means upon the Iraqi side so that more benefits would be **required in any dispute** point with Iraq. Therefore Iran role was clear, dangerous and palpable upon the national security of Iraq, in entering the Kurd equation which pushed into a danger phase, through Iraq history in the eve of the seventies of the twenty century. All would end in unfavorable results to Iraq, if Algeria agreement in 1970 had not been signed, which had stopped an inner tension in Iraq for both Iranian and Kurd equations

المقدمة

الأكراد من الشعوب التي استوطنت منطقة الشرق الأوسط منذ عهود قديمة إلى جانب العرب والفرس والأتراك وغيرهم وتأثروا بالتطورات السياسية التي حصلت في المنطقة وكان من جرائها قيام دول وإمارات وسقوط أخرى واستطاعوا تشكيل بعض الإمارات الصغيرة في المناطق الجبلية المحصورة بين العراق وإيران وذلك في العصر الحديث إبان السيطرة العثمانية ، إلا أن التغيرات المستمرة في الأوضاع السياسية في المنطقة وتزايد الصراع بين الدول الكبيرة في بلاد فارس والعراق وتركيا فضلاً عن التوسع الاستعماري الأوربي أحجم تماماً ظهور دولة كردية موحدة بل واقتضت الصراعات الدولية تقسيمات ما بعد الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨ إلى توزيع الشعب الكردي بين أكثر من دولة ، فانتشروا مابين العراق وتركيا وإيران وسوريا(*) فضلاً عن مجاميع أخرى صغيرة انتشرت في مناطق أخرى متفرقة في أواسط اسيا .

بناءً على ذلك فان وجود الأكراد بهذه الشاكلة من التوزيع جعلهم يتعرضون إلى تأثير مباشر من الدول المحيطة بهم وأصبحوا ورقة رابحة في الصراعات بين الدول التي ينتمون اليها ، ومن ذلك فان الأكراد في العراق كانت لهم قضية وحركة رافقت كل الدول والحكومات التي نشأت في العراق ، فضلاً عن تعرضهم لتأثير مباشر من دول الجوار التي تحيط بالعراق ، وكانت إيران الأكثر تأثيراً على الحركة الكردية في العراق ودفعها إلى المواجهة مع الحكومات العراقية المختلفة وهذا بطبيعة الحال كانت له أسباب ومسببات عدة وآثاراً واضحة على طبيعة العلاقات بين العراق وإيران وهو ما سنتطرق إليه خلال هذه الدراسة ، التي سوف نتناول الجذور التاريخية للقضية الكردية حتى العام ١٩٥٨ وهو عام تأسيس الجمهورية العراقية والتي بدأ بإنشائها تطور جديد للقضية الكردية بأخذها طابعاً إقليمياً لإضعاف الدولة العراقية الجديد ، استغلته إيران لتقوية موقفها في خلافاتها القديمة مع العراق ، مما أثر سلباً على العلاقات العراقية الإيرانية والتي شهدت توتراً شديداً لم ينتهي حتى توقيع معاهدة الجزائر بين الدولتين عام ١٩٧٥ ، والتي من نتائجها انتهاء الدعم الإيراني للحركة الكردية المسلحة .

أولاً : المشكلة الكردية في العراق حتى العام ١٩٥٨م :

كان الأكراد جزءاً من مكونات اجتماعية وثقافية مختلفة جمعتهم الظروف السياسية في مناطق متقاربة من شمال غرب إيران وشمال شرق العراق وجنوب شرق تركيا وأجزاء صغيرة من شمال سوريا فضلاً عن مجاميع متفرقة في ارمينيا واذربيجان ، وبعد انتشار الإسلام في هذه المناطق أصبحوا جزءاً من خليطها الاجتماعي الذي دان بالولاء للدولة الإسلامية في جميع عهودها ، وحتى انهيار الدولة العباسية عام ١٢٥٨م وتشتت أركانها إلى دول صغيرة أصبح الأكراد موزعين بين تلك الدول التي حكمت المنطقة من القبائل التركمانية إلى العثمانيين فالصفويين وغيرهم[١] .

أفرزت حالة التجزئة التي عاشها الأكراد منذ القرن الثالث عشر إلى محاولات جزئية قاموا بها لإنشاء كيانات مستقلة استطاعت خلال المدة بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر النجاح بتأسيس إمارات ذات طابع قبلي انتشرت في شمال شرق العراق استغلت انشغال الدولة العثمانية بحروبها مع الدول الأوربية وضعف سيطرتها المركزية على أقاليمها الجنوبية في البلاد العربية فظهرت إلى الوجود الإمارة السورانية في راوندوز والإمارة البهدانية في العمادية والإمارة البابانية في السليمانية مع بعض الإمارات الصغيرة في تركيا وإيران[٢] .

استمر وجود الإمارات الكردية حتى تولي السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩) سلطنة الدولة العثمانية ، فأراد إعادة الهيبة لهذه الدولة بإرجاع الحكم المباشر المركزي إلى ولاياتها ، وهذا ما أدى إلى شنه حملة عسكرية كبيرة أسقطت الإمارات الكردية في العراق[٣] ، إلا أن تغيير السياسة العثمانية في ولاياتها جاء في أيام حرجة تعيشها هذه الدولة حيث تفاقمت المشاكل في داخلها وازدادت المخاطر حولها وأصبحت تشهد تدخلاً أجنبياً واضحاً أملتهُ التطورات السياسية العالمية والاندفاع الاستعماري الكبير إلى الشرق الأوسط والخليج العربي[٤] ، كذلك الآثار السلبية التي أفرزها نظام الامتيازات الأجنبية Capitulations الذي وقعته الدولة العثمانية مع أغلب الدول الأوربية ، والذي سُمح بموجبه لتلك الدول بالتدخل في شؤون الدولة العثمانية لحماية مصالحها[٥].

شجعت هذه الظروف الأكراد لبذل المزيد من الجهود لتحقيق طموحاتهم القومية ، فبدأوا منذ منتصف القرن التاسع عشر بحركات تمرد ضد السلطات العثمانية وقيامهم بنشاط ثقافي واجتماعي من خلال إصدار الصحف الكردية وإنشاء النوادي والجمعيات الثقافية والسياسية الخاصة بهم في إشارة إلى نمو واضح للشعور القومي الكردي[٦] ، وعلى الرغم من عدم نجاح هذه الحركات في تلبية

الطموحات الكردية إلا انها كانت البداية الحقيقية للحركة الكردية والتي غلب عليها الطابع المسلح في الأعوام اللاحقة[٧] .

كانت الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨م بداية لعصر جديد ابتدأ معه تاريخ شعوب ودول كثيرة كانت ترزح تحت السيطرة العثمانية التي هُزمت في هذه الحرب وقُطعت أوصالها ، فأرادت بريطانيا وحلفائها المنتصرون في رسم خارطة جديدة للشرق الأوسط سمحت فيها لشعوب المنطقة بعرض مطالبها في مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩م ، فكان للأكراد وفد ترأسه شريف باشا[٨] .

كانت مطالب الأكراد محاولة لاستثمار الفرصة للأحداث الدولية فطالبوا بدولة كردية مستقلة تقتطع أراضيها من تركيا والعراق وإيران وسوريا[٩] ، وبالفعل تفاعل المؤتمر مع مطالب الشعوب التي أرسلت وفوداً اليها لتطالب بحقوقها ، واستمراراً لتوصيات مؤتمر الصلح فقد عقد الحلفاء المنتصرون في الحرب مؤتمر سيفر في آب ١٩٢٠ وخلاله أقر المؤتمرون حق الأكراد في الحصول على حكم ذاتي في المناطق المتواجدون بها كمرحلة أولى لتأسيس دولة كردية مستقلة وقد ثُبّت هذا الحق في البنود ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ من قرارات المؤتمر[١٠] .

بعد عامين من انعقاد مؤتمر سيفر استطاع الأتراك القيام بحرب سريعة لتحرير أراضيهم أسفرت عن إعادة توحيد الأراضي التركية ، مما أعطى تركيا موقفاً قوياً في مواجهة الإجحاف الذي لحق بها إثر معاهدة سيفر ، مما أدى إلى إعادة حسابات الدول الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الأولى وإدخال تركيا ضمن مواقفها الجديدة[١١] ، والتي أسفرت عن توقيع معاهدة لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣م التي أهملت تماماً إعلان دولة كردية أو أي إشارة إلى مطالب الأكراد[١٢] .

أصبحت خارطة الشرق الأوسط واضحة مع مطلع العشرينات وذلك بتثبيت حدود تركيا الجديدة إلى جانب قيام دول أخرى كالمملكة العراقية وسوريا وغيرها ، وبذلك فقد توزع الأكراد بين أكثر من دولة وأصبح قسم منهم ضمن مناطق شمال شرق العراق بعد إضافة ولاية الموصل إلى الأراضي العراقية عام ١٩٢٦م[١٣] .

مع تأسيس الدولة العراقية الجديدة عام ١٩٢١م بدأ أكراد العراق مرحلة جديدة في عرض قضيتهم ضمن العراق الجديد ومحاولة التعامل مع الوضع الحالي للحصول على اعتراف من

الحكومة العراقية بحقوقهم[١٤] ، لاسيما وان بريطانيا سعت إلى إبقاء موضوع الأكراد مفتوحاً على الرغم من انها كانت ضمن الدول التي أهملت قضيتهم في لوزان لرغبتها في استغلال قضيتهم لزيادة نفوذها في العراق ، لذلك فقد سعى الساسة البريطانيون في العراق إلى إيجاد تواصل سري وعلني مع الزعامات الكردية[١٥] ، حاولوا خلال هذه الاتصالات زرع بذور الخلاف بين الحكومة المركزية في بغداد والزعمات الكردية[١٦] ، وقد تجلى هذا التوجه في الاستفتاء الذي أجرته بريطانيا لاختيار ملك العراق ، فمع دعمها الكامل لترشيح الأمير فيصل بن الحسين حاول الدبلوماسيون البريطانيون إقناع الأكراد برفض هذا الترشيح[١٧] ، وعملت السلطات البريطانية بقوة على إجبار الحكومة العراقية بتعيين الشيخ محمود البرزنجي أحد الزعماء الأكراد المعارضين بمنصب حاكم السليمانية في ذات الوقت الذي كانت فيه القوات البريطانية تساهم في إخماد التمردات الكردية ضد السلطة المركزية[١٨] .

عام ١٩٣٢م حصل العراق على استقلاله وأصبح عضواً في عصبة الأمم بعد رفع الانتداب البريطاني عنه ، مما حدا بالحكومة العراقية إلى محاولة فرض سيطرتها على جميع أجزاء العراق بما فيها المنطقة الكردية وهو ما أدى إلى بداية مواجهة عسكرية بين الطرفين لرفض الأكراد ذلك[١٩] ، وهنا عاد الشيخ محمود البرزنجي ليقود حركة مسلحة ضد الحكومة العراقية سيطر فيها على أجزاء واسعة من شمال العراق مما أدى إلى قيام حملة مشتركة واسعة للقوات العراقية والبريطانية للقضاء عليه وإنهاء حركته[٢٠] .

شهد عقد الثلاثينات هدوءاً في المنطقة الكردية استمر حتى مطلع الأربعينات عندما اضطرت الأوضاع السياسية في العراق على إثر حركة مايس ١٩٤١م وعودة الاحتلال البريطاني المباشر والقضاء على الحركة ، وهو ما أدى إلى استغلال الأكراد لهذه الأوضاع وإعلان حركة مسلحة جديدة عام ١٩٤٣م قادها الملا مصطفى البارزاني استمرت حتى العام ١٩٤٥م عندما هرب البارزاني إلى إيران بعد فشل حركته[٢١] .

بهروب البارزاني وفشل حركته الأخيرة وتفرق قادتها سيطرت الحكومة العراقية على شمال العراق والمنطقة الكردية بالكامل وعم الهدوء المنطقة حتى العام ١٩٥٨م لتبدأ صفحة جديدة في تاريخ الحركة الكردية تعرضت فيه إلى الكثير من التدخلات الخارجية .

ثانياً : دور إيران في الحركة الكردية وأثر ذلك على العلاقات مع العراق ١٩٥٨-١٩٧٥م :

ارتبطت إيران بعلاقات قديمة مع العراق حتى وإن لم يكن العراق دولة وفق المصطلح السياسي الحديث ، إلا ان الأرض العراقية كانت مشتركاً بين أي نظامين سياسيين حكما العراق وإيران ، وبالتالي فان عملية التصادم بين الجارين كانت من الكثرة تجاوزت فترات التقارب بينهما ، وذلك طيلة العصور التاريخية القديمة مروراً بالعهود الوسطى والإسلامية وصولاً إلى العصر الحديث بارتقاء دولتين كبيرتين السلطة في البلدين الدولة العثمانية والدولة الصفوية[٢٢].

كانت الحروب والمعارك السمة الغالبة على العلاقات العثمانية – الإيرانية وكانت الأراضي العراقية الميدان الأكبر لهذا الصراع وشهدت سجالاً طويلاً بينهما ، كانت الغلبة فيه للعثمانيين وتارة أخرى للإيرانيين صاحب ذلك التوقيع على عدد من المعاهدات والاتفاقيات لتسوية النزاع بينهما مرة على حساب العثمانيين وأخرى على حساب الإيرانيين[٢٣] ، ابتداءً معاهدة أماسيه ١٥٥٥م مروراً بمعاهدة زهاب ١٦٣٩م ومعاهدة ارضروم الأولى ١٨٢٣م ومعاهدة ارضروم الثانية ١٨٤٧م وانتهاءً بتوقيع بروتوكول طهران ١٩١١م وثم بروتوكول الاستانة ١٩١٣م[٢٤].

مع مطلع العشرينات من القرن العشرين أنشأت دولتين جديدتين في العراق وإيران هما المملكة العراقية والمملكة البهلوية اللتان ورثتا كل مشاكل الصراع العثماني الإيراني وأثر سلباً على العلاقات بينهما والتي ظلت متذبذبة وغير مستقرة ولم يتفق الطرفان على معاهدة لترسيم الحدود بينهما حتى العام ١٩٥٨م عندما أسقطت المملكة العراقية بثورة تموز[٢٥] .

لم يكن هذا التاريخ بداية لعهد جديد في العلاقات العراقية – الإيرانية ، بل استمراراً للمشاكل السابقة بينهما ، فلم تخفي إيران مخاوفها من النظام الجديد في العراق واعتبرته امتداداً للثورات العربية ضد الحكومات الملكية ، والخوف من تأثر إيران الملكية بهذه التطورات ووصول التغيير اليها[٢٦] ، ولذلك فقد بدى التشنج واضحاً في العلاقات العراقية الإيرانية منذ الساعات الأولى لثورة تموز وحتى تضمن إيران موقفاً داعماً لها فقد سعت إلى البحث عن وسائل للضغط على الحكومة العراقية الجديدة لتقديم التنازلات اليها لاسيما في موضوع الخلاف الحدودي[٢٧] ، فكانت المشكلة الكردية في العراق مجالاً سهلاً لإيران تستطيع بواسطته التدخل في شؤون العراق لاسيما وان الأكراد

ينتشرون على الحدود الشمالية المشتركة بين العراق وإيران ، والمشكلة القائمة في العراق هي ذاتها موجودة في إيران ولهذا فان تدخل إيران بهذه القضية يحقق لها مكسبين الأول منع تأثير الحركة الكردية في العراق على أكراد إيران والثاني الضغط على العراق للحصول على مكاسب سياسية[٢٨] .

بدأت الإستراتيجية الإيرانية لمواجهة العراق منذ الأيام الأولى للثورة في العراق عندما دعا تيمور بختيار نائب رئيس وزراء إيران في ٢٥ تموز ١٩٥٨م الأكراد في المنطقة الانضمام إلى إيران وهي محاولة إلى وضع يد إيران على الحركة الكردية والتحكم بمسارها ، كذلك اقتطاع أراضٍ واسعة من العراق وتركيا وسوريا يقطنها الأكراد وإضافتها إلى الأراضي الإيرانية[٢٩].

لقد كان الطلب الإيراني غريباً وغير منطقي حتى وان كان الأكراد في دول المنطقة يرغبون بالانفصال فانهم بلا شك لا يودون الانضمام إلى إيران وبالتالي فان الدعوة الإيرانية لم تلق أي ردة فعل إلا انها تعبر عن تدخل إيراني واضح في شؤون العراق ودول أخرى[٣٠] ، يضاف إلى ذلك ان أكراد العراق لم يكونوا راغبين في إثارة مشكلة مع الحكومة العراقية الجديدة التي أبدت رغبة واضحة في حل المشاكل الداخلية وتقريب وجهات النظر بين جميع التيارات السياسية في العراق ، وجعل ثورة تموز تعبر عن كل مكونات الشعب العراقي[٣١] ، ولهذا فقد أصدر رئيس وزراء العراق الجديد وقائد ثورة تموز عبد الكريم قاسم (١٩٥٨-١٩٦٣م) عفواً عاماً عن السياسيين في الخارج وكان الملا مصطفى البارزاني في مقدمة هؤلاء ، كذلك أشار الدستور العراقي المؤقت إلى حقوق الأكراد القومية وأعطاهم مقعداً وزارياً في حكومة قاسم وبدا تقارب واضح بين الأكراد وعبد الكريم قاسم[٣٢] .

لم تستمر حالة الوئام بين حكومة بغداد والأكراد إذ بدأ الخلاف يظهر بينهما عندما بدا الأكراد يعترضون على بعض قرارات عبد الكريم قاسم وقوانين حكومته وفي مقدمتها قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨م(٣٣) الذي رفضه أغوات الأكراد وملاكي الأراضي وثاروا ضد الحكومة لإفراغ إجراءات الإصلاح الزراعي من محتواها واستغل هؤلاء الأغوات ظروف الحكومة العراقية غير المستقرة وهي في أيامها الأولى بوجود الخلافات الداخلية بين الكتل والتيارات السياسية والمشاكل الخارجية بعد مطالبة بعد الكريم قاسم بضم الكويت إلى العراق ، فضلاً عن الخلافات مع شركات النفط الأجنبية ومحاولة الحكومة تعديل الاتفاقات معها[٣٤] ، والحقيقة وضمن هذا السياق أن البارزاني لم يكن ميالاً إلى إعلان حركة مسلحة ضد الحكومة العراقية في هذا الوقت مع عودته إلى

العراق ، وكذلك الحال فان عبد الكريم قاسم حاول عدم الانجراف وراء حرب جديدة مع الأكراد بسبب انشغاله بالأزمات الداخلية والخارجية إلا ان الدفع من المحيطين بكلا الشخصين أدى إلى المواجهة المسلحة[٣٥] ، فضلاً عن ذلك اعتراض البارزاني على تقريب بعض الشخصيات الكردية من قبل عبد الكريم قاسم ومشاورتها في أمور تخص الأكراد وهم من الذين كان البارزاني يعدهم معارضين له[٣٦] ، وازدادت حدة الخلاف عندما حاول البارزاني الحصول على مكاسب للحركة الكردية بدت في غير وقتها كالطلب من الحكومة إدارة المنطقة الكردية من قبل الأكراد حصراً ، واعتماد اللغة الكردية في المدارس والمعاملات الرسمية ، وعندما رفضت الحكومة مطالبه أعلن العصيان وعزل المنطقة الكردية عن الدولة العراقية بالقوة فكان ذلك بداية الحركة المسلحة في ٩ أيلول ١٩٦١م مما أدخل المنطقة في حالة من الصراع الداخلي استمرت حتى نهاية عهد عبد الكريم قاسم بانقلاب ٨ شباط ١٩٦٣م الذي قاده نائبه عبد السلام محمد عارف بالاتفاق مع البعثيين وقوى قومية أخرى[٣٧] .

لم يختف الدور الإيراني في الأحداث السابقة ومحاولاتها استغلال الظروف لصالحها وهي التي أبدت تشنجاً واضحاً من قيام النظام الجمهوري في العراق الذي عدته إيران نظاماً موالياً للاتحاد السوفيتي ويسيطر عليه الشيوعيون ، وبالتالي فان إيران استمرت بالنظر إلى أكراد العراق كأداة يمكن استعمالها ضد العراق كلما تأزمت العلاقات معه ، وكان الطريق الذي يربط راوندوز بالحدود الإيرانية هو الطريق الرئيس لإمداد المسلحين الأكراد بالسلاح الإيراني[٣٨] .

بعد انقلاب ١٩٦٣م هدأت الأوضاع بسرعة في شمال العراق عندما توقفت الحركة المسلحة في انتظار ما ستؤول إليه الأحداث ، كذلك هدأت الأزمة مع إيران التي أوقفت دعمها للحركة الكردية وأغلقت الحدود تماماً بوجه المسلحين الأكراد[٣٩] ، وقد سعى عبد السلام محمد عارف إلى التقرب من الأكراد لدعم سيطرته على السلطة واتصل بالبارزاني وأقنعه بتوقيع اتفاقية في ١٠ شباط ١٩٦٣م تشير إلى الحقوق القومية للأكراد ضمن الدولة العراقية الموحدة والتعهد بإطلاق سراح أسرى الحرب من الأكراد وإعادة الملكيات التي صودرت منهم ورفع الحصار الاقتصادي عن المنطقة الكردية مقابل عودة الإدارة الحكومية اليها ، وكان هذا الاتفاق بداية لانقسام الحركة الكردية بسبب معارضة قادة آخرين في الحركة وفي مقدمتهم جلال الطالباني[*] لهذه الاتفاقية التي وقعها البارزاني بصورة شخصية دون الرجوع إلى قادة الحركة أو الحزب الديمقراطي الكردستاني[٤٠] .

غير ان هذه المودة المصطنعة بين البارزاني وعارف لم تدم إلا أياماً معدودة ، عندما طلب البارزاني بتوسيع منطقة الحكم الذاتي الكردية لتشمل خانقين وكركوك[٤١] ، وهو ما أدى إلى عودة الخلاف بين الحكومة العراقية والحركة الكردية التي أعلنت العودة إلى القتال في شمال العراق لتحقيق مطالبها وذلك مطلع آذار عام ١٩٦٣م[٤٢] ، واستمرت المعارك حتى شهر تشرين الثاني من العام نفسه عندما أنقلب عبد السلام عارف على شركائه في انقلاب شباط من البعثيين وزج بهم في السجون وهرب الباقي منهم خارج العراق[٤٣] . وفتح هذا الانقلاب المجال أمام إيران لإعادة دعمها للحركة الكردية بسبب معارضتها لتوجهات عبد السلام عارف نحو مصر والعلاقة مع رئيسها جمال عبد الناصر الذي كانت علاقته متوترة مع إيران[٤٤] .

دخلت إيران هذه المرة بقوة في الشأن العراقي عندما عقدت اتفاقية مع الحركة الكردية في العراق تعهدت فيها بتقديم كل أنواع الدعم والمساعدة من الأموال والسلاح لتحقيق مطالب الأكراد القومية[٤٥] ، وفيها تعهد البارزاني بسحب يده عن الحركة الكردية في إيران وتسليم المعارضين الأكراد الذين يعيشون في كردستان العراق إلى السلطات الإيرانية[٤٦] ، وقد أثرت هذه المتغيرات على العلاقات العراقية الإيرانية ودفعتها مرة أخرى إلى التوتر ، حيث عد العراق الاتفاق بين إيران والبارزاني تدخلاً سافراً في شؤونه الداخلية وقدم احتجاجاً رسمياً بخصوص هذا التدخل إلى إيران عام ١٩٦٦م[٤٧] .

لم يثنِ الاحتجاج العراقي إيران على المضي في توجهاتها المؤيدة للأكراد والتدخل في الشأن العراقي بل استغلت إيران هذا التوتر بالاشتراط على العراق تعديل اتفاقية عام ١٩٣٧م لرسم الحدود العراقية – الإيرانية مقابل سحب دعمها للأكراد وإلغاء الاتفاق مع البارزاني[٤٨] ، ومع تسارع الأحداث قُتل الرئيس عبد السلام عارف في حادث طائرة مروحية أثناء زيارته للقطعات العسكرية في البصرة ، وأُختير شقيقه عبد الرحمن عارف لرئاسة الجمهورية الذي حاول إنهاء الخلافات العراقية الإيرانية ومن بينها المشكلة الكردية بالذهاب إلى إيران من خلال زيارتين قام بهما عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٧م إلا إنه اصطدم بالمطلب الإيراني السابق وهو تعديل اتفاقية ١٩٣٧م وهو أمر لم يكن بإمكان الرئيس عبد الرحمن عارف الموافقة عليه في ظل الظروف الجديدة في العراق[٤٩] ، مما أدى إلى إعادة الحكومة العراقية لقرارها السابق بفرض الحصار الاقتصادي على المنطقة الكردية واستمرار المعارك للسيطرة

عليها ، وقبل نهاية حكم عبد الرحمن عارف قام رئيس الوزراء طاهر يحيى (١٩٦٦-١٩٦٨م) بزيارة إلى إيران في ٢٤ حزيران ١٩٦٦م لتسوية الخلافات بين الدولتين عقد خلالها مباحثات موسعة حول العلاقات السياسية والثقافية والاقتصادية وتشكيل لجان لبحث المسائل المختلف عليها ، لاسيما في مجال الحدود والقضية الكردية في العراق وقضايا إقليمية أخرى تقف في مقدمتها موقف الدولتين من إعلان بريطانيا الانسحاب من الخليج العربي أواخر عام ١٩٧١م[٥٠] .

بعد أقل من شهر من زيارة طاهر يحيى إلى إيران قام حزب البعث بانقلاب عسكري أسقط فيه حكومة عبد الرحمن عارف وذلك في ١٧ تموز ١٩٦٨م معلناً نظاماً جمهورياً جديداً ذا توجهات قومية مع دعوات لبناء عراق موحد مستقل ومزدهر اقتصادياً[٥١] .

تعاملت إيران مع النظام الجديد في العراق بحذر وأعلنت أن ما حصل في العراق شأن داخلي وانها سوف تتعامل مع هذا النظام على أساس العلاقات والمصالح المشتركة ، وبالمقابل فان الحكومة العراقية الجديدة ارتأت تهدئة التوتر مع إيران والأكراد الذين أوقفوا حركتهم المسلحة بعد انقلاب ١٩٦٨م لإعطاء فرصة للنظام العراقي الجديد لبيان موقفه من الحركة الكردية[٥٢] .

وبناءً على ما تقدم فقد جرت زيارة عدة بين مسؤولين عراقيين وإيرانيين خلال المدة المحصورة بين كانون الأول ١٩٦٨م وشباط ١٩٦٩م لحل المشاكل والخلافات بين الدولتين ، إلا انها لم تسفر عن أي اتفاق بسبب طلب إيران تعديل اتفاقية ١٩٣٧م والحصول على سيادة إيرانية أكبر في شط العرب من التي حصلوا عليها في الاتفاقية أعلاه ، وهو ما رفضه الوفد العراقي[٥٣] ، مما أدى إلى توتر جديد في العلاقات العراقية الإيرانية أثر سلباً على الوضع في المنطقة الكردية العراقية عندها حاولت السلطات العراقية تشتيت قيادات الحركة من خلال الاتصال بالمعارضين للبارزاني وفي مقدمتهم جلال الطالباني وهو ما أدى إلى عودة الحركة الكردية إلى نشاطها المسلح ضد الحكومة العراقية[٥٤] .

وبطبيعة الحال فان إيران سارعت إلى استغلال هذا التطور في الشأن الداخلي لصالحها بعودة دعمها للحركة الكردية مادياً وعسكرياً وتزويدها بالأسلحة الخفيفة والثقيلة ، وهو ما أوقع الحكومة العراقية في موقف محرج لاسيما وانها لازالت تعيش أيامها الأولى مع وجود صراع خفي بين قادة الانقلاب للسيطرة على الحكم[٥٥] ، أشارت فيها بالاتهام صراحة إلى إيران بانها تقف وراء

تأزم الوضع في العراق وتأييد المعارضين للحكومة الجديدة مما أدى إلى محاولة الحكومة العراقية استرضاء الأكراد والبدء بمفاوضات مع البارزاني لحل المشكلة الكردية[٥٦] .

وصلت المفاوضات إلى اتفاق على بيان ١١ آذار ١٩٧٠م وفيه اعترفت الحكومة العراقية بالقومية الكردية كقومية ثانية في العراق وباللغة الكردية كلغة رسمية ثانية في المنطقة الكردية وإعطاء منصب نائب رئيس الجمهورية لشخصية كردية مع تمثيل نسبي في مجلس قيادة الثورة الذي شكل بعد انقلاب ١٩٦٨م مقابل إنهاء الحركة المسلحة الكردية وارتباط المنطقة الكردية إدارياً بالسلطة المركزية في بغداد[٥٧] .

جاء هذا الاتفاق في الوقت الذي تدهورت فيه العلاقات العراقية الإيرانية وإلغاء إيران لمعاهدة ١٩٣٧م وهو ما ادخل الطرفين في مواجهة يمكن لها أن تصل إلى المسلحة في أي لحظة ، مصحوبة باتهامات من كلا الطرفين بالتدخل في الشؤون الداخلية ودعم المعارضة ، ولهذا فان إيران عملت بجهد أكبر على استمرار علاقاتها مع أكراد العراق[٥٨] .

سبق الاتفاق العراقي الكردي تطورات خطيرة على الحدود العراقية الإيرانية على إثر إلغاء معاهدة ١٩٣٧م من قبل إيران وحصلت مواجهات مسلحة بين الزوارق البحرية العراقية والإيرانية في شط العرب ، بعد أن حاولت إيران فرض سيطرتها على نصف النهر الموازي لحدودها مع العراق والمعروف بخط التالوك مما ادخل الدولتين في أزمة سياسية حادة وحصلت الشكاوى على إثرها إلى مجلس الأمن الدولي من العراق وإيران كلاً متهماً الآخر بالتجاوز على حدوده[٥٩] ، وقد أثرت هذه التطورات كثيراً على الوضع في الدولتين فقد قامت السلطات العراقية بترحيل الآلاف من التبعية الإيرانية المقيمين في العراق وأعطاء حق اللجوء السياسي للجنرال تيمور بختيار المعارض الإيراني كذلك أنشأ العراق قنوات إذاعية مؤيدة للمعارضة الإيرانية وبدأ بتقديم الدعم للمعارضة العربية في إقليم الاحواز[٦٠] .

ومما زاد في توتر العلاقات العراقية – الإيرانية التأثير الخارجي الذي أحاط بالدولتين فقد بدأت بريطانيا تستعد لتنفيذ قرارها بالانسحاب من المنطقة ، وظهرت نتيجة ذلك آراء وطروحات لملء الفراغ الأمني في الخليج العربي للحفاظ على المصالح الغربية وأعلنت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى لهما بانها تدعم ترشيح إيران لهذا الدور[٦١] ، ولهذا فقد قدمت الولايات

المتحدة دعماً قوياً إلى إيران وصل إلى تزويدها بالأسلحة الحديثة والمتطورة ودفعتها إلى تقديم مساعدة اكبر إلى أكراد العراق لدعم حركتهم ومنها إيصال الأسلحة الأمريكية اليهم[٦٢] .

وقد جاء الموقف الأمريكي نتيجة للتقارب الذي حصل بين العراق والاتحاد السوفيتي ورفض السوفيت للمشاريع الأمنية في الخليج العربي والمقدمة من الولايات المتحدة وحلفائها ودعم السوفيت إنشاء ميثاق أمن جماعي في الخليج العربي يضم العراق وإيران فضلاً عن دول أخرى في المنطقة[٦٣] ، وهو ما مهد إلى توقيع معاهدة الصداقة والتعاون العراقية – السوفيتية لعام ١٩٧٢م وبدء تزويد العراق بالأسلحة السوفيتية الحديثة[٦٤] .

فضلاً عن ذلك فقد أسهمت سياسة الحكومة العراقية في إخراج العراق من التبعية والارتباط مع الدول الغربية في صعوبة موقفه الداخلي والخارجي لاسيما بعد الإعلان عن تأميم النفط العراقي في الأول من حزيران عام ١٩٧٢م ودخول العراق في مواجهة جديدة تضاف إلى كواجهاته مع الأكراد وإيران وهي مواجهة الشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق منذ عقود طويلة وبالتالي فقد أصبح الموقف العراقي صعباً للغاية[٦٥] .

عملت التطورات المذكورة آنفاً على تغير الموقف الكردي الذي كان قد اتفق مع الحكومة العراقية لتسوية النزاع بينهما وذلك بتأثير مباشر من إيران والولايات المتحدة وحتى إسرائيل التي دخلت ضمن معادلة تحجيم قوة العراق النامية في هذه المدة لاسيما بعد المشاركة العسكرية للعراق في الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٧٣[٦٦] ، وضمن هذا السياق خصصت الولايات المتحدة ١٦ مليون دولار لدعم الحركة المسلحة الكردية وذلك بطلب من المخابرات الأمريكية C.I.A[٦٧].

وبناءً على ذلك فقد عادت المواجهات المسلحة بين الحركة الكردية والحكومة العراقية مطلع العام ١٩٧٤م وقامت إيران بتزويد الحركة الكردية بأسلحة متنوعة شملت صواريخ مضادة للطائرات من نوع هوك ومدافع ثقيلة عيار ١٣٠ملم ودخلت قوات إيرانية الحدود العراقية للضغط على العراق من جانبه الشرقي[٦٨] ، مما أدى إلى تعرض الجيش العراقي إلى خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات وأصبح الوضع حرجاً جداً في شمال العراق ، وبالرغم من توجيه الاتهام إلى إيران رسمياً إلا ان الأخيرة عدت دعمها للمسلمين الأكراد دفاعاً عن سيادة إيران ورداً على التجاوزات العراقية في الأراضي الإيرانية[٦٩] .

في ظل هذه الظروف وجدت الحكومة العراقية نفسها في وضع قد يؤدي إلى سقوطها ، فبدأت تبحث عن أي وسيلة تخرجها من هذا المأزق فكان انعقاد مؤتمر القمة للدول الأعضاء في منظمة الأقطار المصدرة للنفط أوبك (OPEC) في الجزائر في آذار ١٩٧٥م والذي حضره محمد رضا باشا شاه إيران وصدام حسين نائب رئيس الجمهورية العراقي ، وفيه اقترح الرئيس الجزائري آنذاك هواري أبو مدين وساطة لتسوية الأزمة العراقية الإيرانية وبعد موافقة الطرفين على الوساطة أعلن عن اتفاق ٦ آذار ١٩٧٥م والذي عرف باتفاقية الجزائر[٧٠] .

تضمنت الاتفاقية بنوداً عدة شملت كل جوانب الخلاف العراقي الإيراني لاسيما في مجال الحدود واعتمدت على ما جاء في بروتوكول طهران للعام ١٩١١م ، و بروتوكول الاستانة للعام ١٩١٣م ومحاضر لجنة جلسات الحدود للعام ١٩١٤م ، وحصلت إيران على مساحات واضحة كانت ضمن السيادة العراقية لاسيما اعتماد خط التالوك في السيادة على شط العرب أي أعمق نقطة في النهر[٧١] ، وكان من أهم نتائج الاتفاقية إنهاء إيران دعمها للحركة الكردية في العراق وغلق الحدود أمام مسلحيها مما أدى إلى انهيار الحركة المسلحة بالكامل وسيطرة الحكومة العراقية على المنطقة الكردية وهروب قادة الحركة الكردية إلى خارج العراق[٧٢] .

مهدت الاتفاقية إلى بداية جديدة في العلاقات العراقية – الإيرانية وأوقفت حرباً كانت وشيكة بين الدولتين وعلى إثر ذلك بدأ أعضاء اللجنة الوزارية المشكلة في اتفاقية الجزائر عقد اجتماعات دورية متبادلة بين بغداد وطهران شملت زيارة مسؤولين كبار في الدولتين أهمها زيارة رئيس وزراء إيران أمير عباس هويدا إلى بغداد تبعها زيارة صدام حسين نائب رئيس الجمهورية العراقي إلى طهران وذلك في نيسان ١٩٧٥م لوضع الاتفاقية موضع التطبيق[٧٣] ، وفي ١٣ حزيران عام ١٩٧٥م تم التوقيع في بغداد على معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار بين العراق وإيران[٧٤] .

الخلاصة والاستنتاجات

يعد الأكراد من المكونات الاجتماعية المهمة التي يشكل منها الشعب العراقي ، شأنهم في ذلك وجودهم في تركيا وإيران وسوريا ، إلا أن الأكراد في العراق كانت لهم قضية ومشكلة لقيت تفاعلاً وصدى واضح على المستويين الاقليمي والدولي ، وكانت حركاتهم السياسية والعسكرية ذات تأثير قوي على التطورات السياسية الداخلية في العراق أكثر مما يُلاحظ في باقي دول المنطقة ، وقد

تعاملت الحكومات العراقية بمختلف عهودها سواء كان ذلك في العهد العثماني أو الملكي أو الجمهوري مع المشكلة الكردية بأكثر من طريقة ، فتارة تراها تحاول كسبهم وجذبهم إلى مواقع السلطة ، وتارة أخرى تحاول تهدئة التوتر في مناطقهم من خلال القيام ببعض الإصلاحات أو تحقيق بعض المطالب الكردية وعندما كانت هذه المطالب تتعدى القبول عند السلطات العراقية والتي تراها غير مناسبة ويبدو تحقيقها يشكل انفصالاً واقعياً للمنطقة الكردية عن العراق عند ذاك تتحول الأزمة إلى صراع مسلح ينتهي بخسائر واضحة للطرفين وهدوءاً أشبه بالهدنة المؤقتة التي سرعان ما تعود المواجهات عند أول خلاف في الرأي والمواقف ، وهذا ما لمسناه من خلال الفشل في حل المشكلة الكردية في حكومات العراق المختلفة بكل توجهاتها السياسية والفكرية .

المعادلة الثانية في التطور المرحلي للمشكلة هو تأثيره المباشر على السياسية الخارجية العراقية وعلى علاقات العراق الدولية ، ومن بين أهم هذه العلاقات ، العلاقة مع إيران الدولة الجوار التي أكدت الأحداث التاريخية على مسيرة مضطربة في هذه العلاقة ، فالخلافات العراقية الإيرانية لها جذورها التي ورثتها جراء الصراع العثماني الصفوي وعدم قناعة الدولتين بما آلت إليه حدودهما التي قسمت بعد الحرب العالمية الأولى . ولهذا فان وجود المشكلة الكردية في العراق ذات الطابع المتوتر حفز إيران على الدخول في المعادلة العراقية – الكردية والعمل على استعمال الوسائل السياسية في الضغط على الجانب العراقي للحصول على مكاسب أكثر في أي نقطة خلاف مع العراق ، وعليه كان دور إيران واضحاً وملموساً وخطراً على الأمن الوطني العراقي في دخوله المعادلة الكردية والتي وصلت إلى مرحلة خطرة في تاريخ العراق مع مطلع سبعينات القرن العشرين كادت تنتهي بنتائج وخيمة على العراق لولا توقيع معاهدة الجزائر عام ١٩٧٥م والتي أوقفت تأزماً داخلياً في العراق في المعادلتين الكردية والإيرانية .

الهوامش

- للاستزادة عن توزيعهم في هذه الدول ينظر : عبد ربه سكران ابراهيم الوائلي ، أكراد العراق ١٨٥١–١٩١٤ ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ص١٣–٤١ ؛ عبد الرحمن قاسملو ، كردستان إيران ، ترجمة : غزال يشيل أوغلو ، (دمشق ، ١٩٩٩) ، ص ص١٤–٤٥ ؛ سعد ناجي جواد ، الأقلية الكردية في سوريا ، منشورات مركز دراسات العالم الثالث ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ص٩–

٣٠ ؛ خليل علي مراد وآخرون ، القضية الكردية في تركيا وتأثيرها على دول الجوار، منشورات مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، ١٩٩٤ ، ص ص٧-٢٤٢.

(١) معلومات وافية حول تركيبة الأكراد الاجتماعية في وثائق السفارة الأمريكية بطهران، ينظر:
National Foreign Assessment center , The Kurdish problem in perspective , Secret , PA70 . 10532 D , August , 1979 .

(٢) للتفاصيل ينظر: عزيز الحاج ، القضية الكردية في العشرينات ، ط٢ ، (بغداد ، ١٩٨٥) ، ص ص٢٠-٣٣ ؛سعد ناجي جواد،"الأكراد في تركيا" ،في مراد وآخرون،المصدر السابق ، ص ص٩٤-١٠٠ ؛ محمد أمين زكي ، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان منذ أقدم العصور التاريخية حتى الآن،ترجمة: محمد علي عوني ، ط٢ ،(بغداد،٢٠٠٥)،ص ص١٩٣-٢٤٠.

(٣) عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ، ج٧ ، (بغداد ، ١٩٥٥) ، ص ص٢٧-٣٧ ؛ ستيفن همسلي لونكريك ، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، ترجمة : جعفر الخياط ، ط٣ ، (بغداد ، ١٩٦٢) ، ص ص٢٩٠-٣٠٠ .

(٤) ج . ج . لوريمر ، دليل الخليج ، القسم التاريخي ، ج٧ ، (الدوحة ، د.ت) ، ص٢٩٤٦ .

(٥) فرنان ويليه ، الأسس التاريخية لمشكلات الشرق الأوسط ، ترجمة : نجدة هاجر وطارق شهاب ، (بيروت ، ١٩٦٠) ، ص٤٠ ؛ وللمزيد من التفاصيل حول نظام الامتيازات ، ينظر: السر ريدر بولارد ، بريطانيا والشرق الأوسط منذ أقدم العصور حتى العام ١٩٥٢م ، ترجمة : حسن أحمد السلمان ، (بغداد ، ١٩٥٦) ، ص ص٣٣-٥٧ ؛ ولمعرفة الآثار السلبية للتدخل الأجنبي في شؤون الدولة العثمانية، ينظر: خليل علي مراد ، تغلغل الرأسمال الأجنبي في الدولة العثمانية ١٨٥٤-١٩١٤ ،مجلة دراسات تركية ، مركز الدراسات التركية (الإقليمية حالياً) ، العدد٢ ، السنة١ ، جامعة الموصل ، ١٩٩١ ، ص ص١٣٣-١٦٤ .

(٦) عبد الفتاح علي البوتاني ، بدايات الشعور القومي الكردي في التاريخ الحديث ، (دهوك ، ٢٠٠٥) ، ص ص١١-٣٨ ؛ ولمزيد من المعلومات حول هذا النشاط ، ينظر : عبد الستار طاهر شريف ، الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية في نصف قرن ١٩٠٨-١٩٥٨ ، (بغداد ، ١٩٨٩) .

(7) Kendal , "The Kurds Under the Ottoman Empire" , in , Gerard Chaliand (ed) ,people with out Country , The Kurds and Kurdistan , (London , 1980) , P.P.34-40 .

(٨) شريف باشا : ولد عام ١٨٦٥م في السليمانية من عائلة معروفة مقربة من الدولة العثمانية وتولى المناصب حتى أصبح جنرالاً برتبة الباشواية ووزيراً مفوضاً في ستوكهولم بين عامي ١٨٩٨-١٩٠٨ ، وطرد من الوظيفة بعد انقلاب الاتحاديين عام ١٩٠٨م ونفي إلى باريس فعمل هناك على نشر ودعم القضية الكردية ، ينظر : صالح محمد حسن ، شريف باشا حياته ودوره السياسي ١٨٦٥-١٩٥١ ، (اربيل ، ٢٠٠٥) ، ص ص٢٣-٢١٤ .

(٩) شريف ، المصدر السابق ، ص٤٣ .

(١٠) عبد الرزاق الحسيني ، تاريخ العراق السياسي ، ج٣ ، (بيروت ، ١٩٧٥) ، ص٢٦٠ ؛ تفاصيل أكثر عن هذه البنود ينظر : عبد الرحمن قاسملو كردستان والأكراد ، دراسة سياسية واقتصادية ، (بيروت ، ١٩٧٠) ، ص ص٣٩-٤٢ .

(١١) تفاصيل حرب الاستقلال التركية ، ينظر : حناعزو بهنان ، التطورات السياسية في تركيا ١٩١٩-١٩٢٣ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ص٣٦-٥٠ .

(١٢) وليد حمدي ، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية ، (لندن، ١٩٩٠) ، ص ص١٦-٢٥ .

(١٣) أحمد السيد تركي ، "القضية الكردية في العراق" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٣٥ ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص١١٧ ؛ كانت تركيا قد بدأت بعد الحرب العالمية الأولى بالمطالبة بضم ولاية الموصل إلى أراضيها وهو ما يعني تقريباً أغلب شمال العراق على اعتبار أن هدنة مودروس الموقعة بين الدولة العثمانية والحلفاء عام ١٩١٨م لإنهاء الحرب بينهما كانت ولاية الموصل لا تزال تحت السيطرة العثمانية ، للتفاصيل حول هذا الموضوع ، ينظر : فاضل حسين ، مشكلة الموصل ، (بغداد ، ١٩٦٧) .

(١٤) السيد تركي ، المصدر السابق ، ص١١٧ .

(١٥) مس بيل ، فصول من تاريخ العراق القريب ، ترجمة : جعفر الخياط ، (بغداد ، ١٩٧١) ، ص١٤٦ .

(١٦) فاضل البراك ، مصطفى البارزاني الأسطورة والحقيقة ، (بغداد ، ١٩٨٩) ، ص٢٦ .

(١٧) دار الكتب والوثائق ، ملفات البلاط الملكي ، التسلسل ٢/٩٢٣/١ و٥٣ ف ١٣٠ ، وثائق انتخاب فيصل بن الحسين ملكاً على العراق .

(١٨) مس بيل ، المصدر السابق ، ص١٨٨ ؛ ومحمود البرزنجي أحد الزعماء الأكراد الذين يتمتعون بنفوذ عشائري وديني في السليمانية وكركوك ، بعد حكمه للسليمانية أظهر ميولاً للانفصال فقامت بريطانيا بعزله ونفيه إلى الهند إلا انها عادت وعينته حاكماً للسليمانية مرة أخرى عام ١٩٢٢م فعاد هو الآخر للتمرد والعصيان بين عامي ١٩٢٣-١٩٢٧م وهو ما أدى إلى إنهاء حركته وخروجه من العراق بعد شن حملة عسكرية عليه ، ينظر : الحسيني المصدر السابق ، ص ص١٧٩-١٨٠ .

(١٩) غسان سلامة ، المجتمع والدولة في المشرق العربي ، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت ، ١٩٨٧) ، ص٨٠ .

(20) Tim Niblock , Iraq : The Contemporary state (London , N.D) , P.48.

(21) AR. Gassemlou , "The Kurds and Kurdistan" in Gerard chaliand (ed) , people without country , The Kurds and Kurdistan , (London , 1980) , P.14 .

والملا مصطفى عبد الرحيم البارزاني كردي من زيبار في دهوك ينتمي إلى أسرة دينية وعشائرية متنفذة بين الأكراد ، وأسهم في الحركة الكردية حتى وصل إلى قيادتها عام ١٩٤٣م ليعلن حركة مسلحة جديدة انتهت بهروبه إلى إيران عام ١٩٤٥م التي كانت تشهد حركة كردية مضادة للحكومة الإيرانية أسهم مع زعيمها القاضي

محمد في إعلان جمهورية مهاباد الكردية التي استطاعت القوات الإيرانية القضاء عليها بسرعة مما أدى إلى هروب البارزاني إلى روسيا وهناك أعلن تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني عام ١٩٤٦ ينظر للتفاصيل : سعد ناجي جواد ، المسألة الكردية في العراق ١٩٥٨-١٩٧٠ ، (د.ت ، د.م) ، ص ص١٠-٢٠ ؛ روبرت أولسن ، المسألة الكردية في العلاقات التركية الإيرانية ، ترجمة وتقديم : محمد إحسان ، (اربيل ، ٢٠٠١) ، ص ص٤٠-٤٣ .

(٢٢) سيار الجميل ، "الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب والإيرانيين" ، الورقة العربية الثانية في مجموعة باحثين ، العلاقات العربية الإيرانية الاتجاهات الراهنة وأفاق المستقبل ، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٢ ، (بيروت ، ٢٠٠١م) ، ص٤٥٠ .

(٢٣) شاكر صابر الضابط ، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران ، (بغداد ، ١٩٦٦) ، ص ص١٩/٢١ .

(٢٤) للتفاصيل ، ينظر : جابر إبراهيم الراوي ، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية ، (بغداد ، ١٩٧٥) ، ص ص٢٤٠-٢٧٣ ؛ محمد داخل كريم السعدي ، إيران ودول الخليج العربي ١٩٦٨-١٩٨٧م دراسة في العلاقات السياسية أطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٦ ، ص ص١١-٣٠.

(٢٥) صالح محمد صالح العلي ، "العلاقات بين إيران والعراق محطات الالتقاء والافتراق ١٩٢١-١٩٧٩م" ، مجلة دراسات تاريخية ، العدد ١ ، السنة ١ ، منشورات مركز الدراسات الإيرانية ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٠ ، ص ص٥-١٥ .

(26) Shahram Chubin and Sepehr Zabih , The foreign Relations of Iran , A Developing State in A Zone of Great Power conflict (Berkeley , 1975) , P.150 .

(٢٧) روح الله رمضاني ، سياسة إيران الخارجية ١٩٤١-١٩٧٣ ، ترجمة : علي حسين فياض وعبد المجيد محمد جودي ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٤ ، ص١٣٠ .

(٢٨) صحيفة الخليج ، الرياض ، ١٩ شباط ١٩٨٥م .

(٢٩) محمد حسين العيدروس ، العلاقات العربية الإيرانية ١٩٢١-١٩٧١م ، (الكويت ، ١٩٨٥) ، ص١٢٠ .

(٣٠) محمود الدرة ، القضية الكردية ، ط٢ ، (بيروت ، ١٩٦٦) ، ص٤٠٤ .

(٣١) جمهورية العراق،وزارة الإعلام،ملف العالم العربي،العراق،سياسة داخلية،ع-٢/١١٠٥.

(32) Niblock , Op. Cit. , P.50 ;

ليث الزبيدي ، ثورة تموز ١٩٨٥ في العراق ، (بغداد ، ١٩٧٩) ، ص٢٨٧ .

(٣٣) لتفاصيل عن هذا القانون ، ينظر : عبد الوهاب مطر الداهري ، اقتصاديات الإصلاح الزراعي ، (بغداد ، ١٩٧٠) ، ص ص٣٢٣-٣٣٣ .

(٣٤) ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد ، ترجمة: راج ال محمد ، (بيروت ، ٢٠٠٤) ، ص٤٦٨.

(٣٥) المصدر نفسه ، ص٤٧٠ .

(٣٦) مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، (بيروت ، ١٩٧٤) ، ص ص٢٢٩-٢٤٠ .

(٣٧) محمد عويد محسن ، "التمرد المسلح في شمال العراق أيلول ١٩٦١م – شباط ١٩٦٣ وموقف الرأي العام العراقي منه" ، مجلة كلية المعلمين ، العدد ٢٧ ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٠ ، ص٣٦٦.

(٣٨) صحيفة اتحاد الشعب ، بغداد ، ٢٠ آذار ١٩٥٩م ؛ مجلة السياة الدولية ، العدد ١٤ ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص١٢٥ ؛ مكدول ، المصدر السابق ، ص ص٤٨٣-٤٨٥ .

(٣٩) جلال الدين المدني ، تاريخ إيران السياسي المعاصر ، ترجمة : سالم مشكور ، (طهران ، ١٩٩٣) ، ص٢٢٥ .

- جلال الطالباني : ولد في السليمانية عام ١٩٣٣م ، وانتمى إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني عام ١٩٥٠م تحت قيادة الملا مصطفى البارزاني وعملا معاً ضمن الحركة الكردية حتى اختلفا على الاتفاق مع عبد السلام عارف فانشق الطالباني عن الحزب الديمقراطي وقام بتأسيس حزب الاتحاد الوطني عام ١٩٧٥م . ينظر : وثائق السفارة الأمريكية في طهران ؛

The Kurdish problem , Op. Cit , P.38 .

(٤٠) سعد ناجي جواد ، المسألة الكردية في العراق ، ص١٧٠.

(٤١) لتفاصيل المطالب الكردية ، ينظر : الدرة ، المصدر السابق ، ص ص٣١٠-٣١٩ .

(٤٢) مكدول ، المصدر السابق ، ص٤٨٣ ؛ صحيفة الخليج ، الرياض ، ١٦ شباط ١٩٨٥م .

(٤٣) شهدت المدة بين ٨ شباط و١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ صراعاً على السلطة بين البعثيين وعبد السلام عارف وبين البعثيين أنفسهم بعد ظهور أكثر من جناح يمثلهم ، ولهذا انتهز عارف الفرصة فقام بإقصائهم من السلطة والانقلاب عليهم ، للتفاصيل ينظر : علي محمد كريم المشهداني ، الاتجاهات الفكرية والسياسية في العراق من ١٩٥٨ وحتى ١٩٦٨ ، أطروحة دكتوراه ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٤ ، ص١٢٣ ؛ خدوري ، المصدر السابق ، ص٢٨٦ .

(٤٤) مجلة السياسة الدولية ، العدد ٣ ، السنة ٢ ، المجلد ٢ ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص١٨٣ .

(٤٥) صحيفة الخليج ، الرياض ، ١٩ شباط ١٩٨٥م .

(٤٦) جواد ، المسألة الكردية في العراق ، ص١٨٦ .

(٤٧) مجلة السياسة الدولية ، العدد ٣ ، السنة ٢ ، المجلد ٢ ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص١٨٣ .

(٤٨) جواد ، المسألة الكردية في العراق ، ص١٨٨ .

(49) Chubin and Zabih , Op. Cit , P.178 .

(٥٠) منوجهر بارسادوست ، ريشة هاي تاريخي اختلافات ايران وعراق بأفزودها جاب جهارم ، (تهران ، ١٣٧٠ هـ. ش) ، ص٢١٨ ؛ كانت بريطانيا قد أعلنت عن نيتها الانسحاب من شرق السويس وهي المنطقة المحصورة

بين قناة السويس وعدن غرباً وسنغافورة شرقاً في مدة أقصاها نهاية العام ١٩٧١م ، وإنهاء سيطرة بريطانية على هذه المنطقة استمرت عقوداً طويلة ، للتفاصيل ينظر :

David Holden , "The Persian Gulf : After the British Raj" , foreign Affairs , An American quarterly Review , Vol. 49 , July . 1971 , P.721 .

(٥١) صحيفة الجمهورية ، بغداد ، ٢٢ تموز ١٩٦٨م .

(٥٢) لودو ماريتينز ، "المخابرات المركزية الأمريكية ، الموساد ، الأكراد والعراق" ، ترجمة : محمد كاظم ولمياء رحيم ، مجلة أم المعارك ، بغداد ، تموز ١٩٩٥ ، ص١٥٩ .

(٥٣) حميد جواد حسن الخطيب ، الحدود العراقية الإيرانية والوضع القانوني لشط العرب ، رسالة ماجستير ، كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد ، ١٩٧٢م ، ص٢٥٤ .

(٥٤) جواد ، المسألة الكردية في العراق ، ص١٩٠ .

(٥٥)ظهر الصراع واضحاً بين قادة انقلاب تموز ١٩٦٨م ، بدأ بإزاحة الشخصيات المعارضة لتيار أحمد حسن البكر وصدام حسين في ٣٠ تموز من العام نفسه وتصفية المتبقي منهم مطلع العام ١٩٧٠م باتهامهم بمحاولة الانقلاب على نظام الحكم قادها عبد الغني الراوي ، للتفاصيل ، ينظر : صحيفة الحياة ، لندن ، ٧ تموز ٢٠٠٣م .

(٥٦) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، "الأكراد والوحدة الوطنية في العراق" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد٢٣ ، السنة ٦ ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص٢٨ .

(57) Chubin and Zabih , Op. Cit , P.182 .

(58) Clandia Wright , "Iraq – New power in the Middle East" , foreign Affairs , Vol.58 , winter , 1974-1980 , P.261 .

(٥٩) روح الله رمضاني ، الخليج العربي ومضيق هرمز ، ترجمة : عبد الصاحب الشيخ ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، السلسة الخاصة ، الرقم ٧٥ ، جامعة البصرة ، ١٩٨٤ ، ص١٦٧ ؛ يمكن الاطلاع على النصوص والمذكرات في : بارسا دوست ، المصدر السابق ، ص ص٢٢٧-٣٧٢ .

(٦٠) للرجوع إلى تفاصيل أكثر حول هذه الأوضاع ، ينظر : السعدي ، المصدر السابق ، ص ص٣٥-٤٠ ؛ بارسا دوست ، المصدر السابق ، ص ص٢٦٠-٢٦٥.

(٦١) للتفاصيل حول هذه الآراء ، ينظر : "وضع الأمن الأمريكي في المحيط الهندي والخليج العربي" ، ترجمة : هاشم كاطع لازم ، في : العلاقات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي ، مجموعة بحوث مترجمة ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، السلسلة الخاصة ، الرقم ٧٠ ، جامعة البصرة ، ١٩٨٣ ، ص ص٤٥-٦٠ ؛ والبحث أعلاه بيان قدمه ماثيو نيميتز وكيل وزارة الخارجية الأمريكي للمساعدة الأمنية والعلوم والتكنولوجيا أمام اللجنة الفرعية للعمليات الخارجية التابعة للجنة تخصيصات المجلس التشريعي في

١٦أيلول ١٩٨٠م.

(٦٢) سعد الدين ابراهيم ، كيسنجر وصراع الشرق الأوسط ، (بيروت ، ١٩٧٥) ، ص٤٢ .

(٦٣) يمكن معرفة تفاصيل أخرى في الرأي السوفيتي وأبعاده الإقليمية والدولية في وثائق السفارة الأمريكية في طهران ، مذكرة محادثة بين فلاديمير فلاسوف السكرتير الأول للسفارة السوفيتية في طهران وستنليس أسكودير مسؤول السفارة الأمريكية في طهران في ٩ نيسان ١٩٧٣م ، في سلسلة وثائق وكر الجاسوسية ، الرقم ٤٧-٤٩ ، الاتحاد السوفيتي ، ج١-٣ ، منشورات الوكالة العالمية ، بيروت ، ١٩٩٠ .

(٦٤) أنظر النص الكامل للمعاهدة ، في : الجمهورية العراقية ، مجلس التخطيط ، المعجم المفهرس للمعاهدات والبروتوكولات والمواثيق والعهود التي ارتبط بها العراق مع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات الأجنبية من العام ١٩٢١م ، جمع وإعداد فؤاد الراوي ، نصوص العام ١٩٧٢م .

(65) Wright , Op. Cit, P.262 ;

محمد حسنين هيكل ، مدفع آية الله ، ط٣ ، (بغداد ، ١٩٨٣) ، ص١٣٨ .

(٦٦) الجمهورية الإسلامية في إيران ، وزارة الإرشاد الإسلامي ، وثائق دامغة ، ج٢ ، ترجمة : عبد الكريم حداد ، (طهران ، ١٤٠٣هـ) ، ص ص٢٠٢-٢٠٤ .

(٦٧) مارتينيز ، المصدر السابق ، ص١٥٩ .

(68) Morion Farouk Sluglet , Iraq Since 1985 , (London , 1987) , P.164 ;

شلومو نكديمون ، الموساد في العراق ، (عمان ، ١٩٩٧) ، ص٢٦١ .

(٦٩) محمد حسنين هيكل ، زيارة جديدة للتاريخ ، ط٣ ، (بيروت ، ١٩٨٥) ، ص٣٤٨ .

(70) Ahmed Al – Afandi , "The Iran – Iraq War Cause and Origins of the War"

منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت :

www.causewinona,eda

(٧١) تفاصيل أكثر عن المعاهدة ، ينظر : الجمهورية العراقية ، وزارة الخارجية ، النزاع العراقي الإيراني في القانون الدولي ، (بغداد ، ١٩٨١) ص٥٠ وما بعدها .

(72) Claudia Wright , "Implication of The Iran – Iraq War" , foreign Affairs , Vol. 59 , inter , 1980-1981 , P.270 .

(٧٣) صحيفة الجمهورية ، ٢ أيار ١٩٧٥م ؛ مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٧ ، الكويت تموز ١٩٧٦م ، ص٢٨ .

(٧٤) للتفاصيل ، ينظر : الجمهورية العراقية ، وزارة الثقافة والإعلام ، دائرة العلاقات الخارجية ، السلسلة الإعلامية ، الرقم ١٠٣ ، لماذا ألغيت اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران ، (بغداد ، د.ت) .